

أزمة النفط تضاعف من متاعب الحكومة الجزائرية

الاقتصاد في ورطة للتكيف مع تقلب الأسعار

تضارب تصريحات المسؤولين يخفي أزمة في هرم السلطة

صابر بليدي

الجزائر - فاجأ الوزير المستشار في رئاسة الجمهورية والناطق الرسمي باسم الرئاسة محمد أوسعيد بلعيد، المتابعين بتوجيه أصابع الاتهام للحراك الشعبي بنشر عدوى وباء كورونا في الجزائر، رغم التصريحات المناهضة التي أدلى بها مسؤولون حكوميون حول انتقال العدوى من الخارج إلى الداخل.

واتهم بلعيد قيادات في الحراك الشعبي، بتمديد عدوى وباء كورونا في الجزائر، نتيجة إصرارهم على التظاهر والاحتجاج منتصف شهر مارس المنقضي، وحملهم مسؤولية التبعات الناجمة عن إصابات ووفيات. وتزيد اتهامات بلعيد من حالة الاحتقان الداخلي، بسبب طابعها الاستفزازي الذي لا يخدم إمكانيات ردم الهوة المتسعة بين السلطة والشعار الجزائري، حيث يتم استغلال الوضع في ملاحقة العديد من ناشطي الحراك أمام المحاكم، واستثنائهم بطريقة متعمدة من إجراءات العفو الرئاسية التي اقراها الرئيس عبدالمجيد تبون، لفائدة السجناء من أجل تخفيف الاكتظاظ داخل السجون.

وتأتي تصريحات بلعيد لتكرس حالة من التضارب المثير في هرم السلطة حول عدد من الملفات والقضايا، وتنفي ما أكدته في وقت سابق وزير الصحة والسكان عبدالرحمن بن بوزيد، على أن 90% في المئة من الحالات المسجلة لوباء كورونا تسبب فيها مغربون قادمون من دول أوروبية للجزائر. وتذكر تقارير محلية أن منطقة البليدة، الواقعة تحت الحجر الصحي الشامل بقرار من الحكومة، تفتتت فيها العدوى بسبب عائلة مغتربة، فيها الإصابات والوفيات المسجلة في المدينة تمثل نصف التعداد الكامل المسجل في ربوع البلاد.

وعاد بلعيد إلى نظرية المؤامرة لِمَا اتهم أطرافا خارجية باستهداف أمن بلاده، وأكد في تصريحه للتلفزيون الحكومي أن 70% في المئة مما ينشر في شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك، تنفق وراء جهات خارجية تريد زعزعة استقرار البلاد.



أزمة النفط تهدد الاقتصاد الجزائري

فيروس كورونا المستجد، وأن هذا الحدث يشل جميع الأنشطة الإنتاجية على نطاق الكوكب". وأشار إلى أن هذه الجائحة تضاف إلى الأزمة السياسية التي تمر بها الجزائر منذ 22 من فبراير 2019.

ولخص بالقول "من الوهم، في السياق الحالي وفي غياب الثقة الشعبية تجاه الرئيس والحكومة، أن نتجح في القضاء على الأزمة التي بدأت فعلا آثارها الاجتماعية والاقتصادية تظهر". وشكل استمرار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإنهاء أي وجود للنظام السابق، إضافة إلى أزمة النفط ووباء كورونا المستجد، أبرز التحديات التي واجهت الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون خلال المئة يوم الأولى منذ توليه سدة الحكم.

وخلطت هذه الأزمات، وخاصة وباء كورونا، أوراق ساكن القصر الرئاسي الجديد لتجبره على إعادة ترتيب أجدته السياسية بما يتناسب مع الواقع الجديدة.

وقال المستشار في شؤون الطاقة عبد المجيد عطار إن تعليق اللجوء إلى شركة استشارات أجنبية "يتعلق بشكل أساسي فقط بدراسات الجدوى للمشاريع التي لم تبدأ بعد أو المشاريع غير الأساسية التي يمكن تأجيلها دون أي تكلفة إضافية".

واعتبر عطار الذي سبق أن ترأس مجلس إدارة سوناطراك "إن تخفيض تكاليف الاستغلال والاستثمار في سوناطراك بمقدار 7 مليار دولار لا يجب أن يقلل من حيث المبدأ إنتاج المحروقات".

ولكن مبتول، الخبير الدولي، يشك في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب البيروقراطية والنظام المالي المتأخر والفساد، كما لا يعتقد أن بالإمكان استعادة الأموال التي تم تهريبها خارج البلاد.

وذكر دحماني أنه مقتنع باستمرار الاجتياح النازلي لأسعار المحروقات بسبب الأزمة الناجمة عن انتشار

ويعتبر الخبير أحمد دحماني أن العواقب بالنسبة إلى اقتصاد الجزائر كارثية، وهي استفاد سريع لاحتياطات النقد الأجنبي المنخفضة أصلا، وتفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وانخفاض كبير في قيمة الدينار وارتفاع التضخم، والركود الاقتصادي والنتيجة الطبيعية هي البطالة الجماعية.

ولمواجهة هذا الوضع المثير للقلق، أعلنت حكومة عبدالعزيز جراد عن تخفيض بنسبة 30 في المئة في الميزانية الإدارية لكن دون التعرض لرواتب الموظفين، بالإضافة إلى تخفيض في فاتورة الواردات من 38 إلى 28 مليار يورو.

كما قررت الجزائر عدم اللجوء إلى شركات الخبرة الأجنبية بهدف توفير 5.6 مليار يورو سنويا، بينما قررت شركة النفط والغاز سوناطراك، بناء على طلب الحكومة، تخفيض ميزانيتها لعام 2020 بنسبة 50 في المئة، ما يعادل 5.6 مليار يورو.

وأعلن بنك الجزائر (المركزي) في مطلع فبراير أن احتياطات النقد من العملات الأجنبية قد انخفضت إلى 62 مليار دولار في نهاية 2019 مقابل نحو 80 مليار دولار في نهاية 2018 و97 مليارا في نهاية 2017. وقد ينفذ هذا الاحتياطي في السنوات القادمة.

شكوك في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب البيروقراطية والنظام المالي المتأخر والفساد

ويتفق الخبراء على خطورة الأزمة التي تهدد الجزائر. وحذر عبدالرحمن مبتول من أنه "مع سعر برميل من النفط عند حدود 25 دولارا وسعر متدن للغاز عند 2.1 أو 2 دولار، تصبى 80 في المئة من الحمول الجزائرية غير مربحة".

يلقي انهيار أسعار النفط بظلاله سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي يجد نفسه في ورطة للتكيف مع تقلب الأسعار، وفي ظل غياب البدائل لمواجهة أزمة النفط تضاعف متاعب الحكومة الجزائرية التي لم تنجح بعد في إعادة الاستقرار الاجتماعي وإخماد نار الاحتجاجات.

الجزائر - إذا كانت هناك دولة يجب أن تقلق من انخفاض أسعار النفط فهي الجزائر التي يعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على مداخيل النفط وهي بذلك ضحية لحرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا.

واجتمعت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها الخميس عبر الفيديو، بسبب وباء فيروس كورونا المستجد، في محاولة لإيجاد حل لاستقرار سوق النفط.

وكان الهدف من هذا الاجتماع الاستثنائي خفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يوميا، وهي كمية تمثل 10 في المئة من الإنتاج العالمي وذلك بهدف وقف انهيار أسعار النفط التي استمرت لأسابيع بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد وحرب الأسعار بين موسكو والرياض.

وتعد الجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات أحد الدول الأكثر تضررا جراء أزمة النفط.

وسبق أن حذر وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب من أن سوق النفط يواجه تهوايا في الطلب إلى مستوى غير مسبوق مع ما عرفه في الماضي بسبب ندائيات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي وتدابير الحجر الصحي التي اتخذها العديد من البلدان.

وتعاني الجزائر أزمة اقتصادية منذ ست سنوات جراء تهواي أسعار النفط في السوق الدولي، إذ يعاني اقتصاد البلد من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نפט وغاز)، حيث تمثل 93 في المئة من إيرادات النقد الأجنبي. وفي أعقاب أزمة وباء كورونا المستجد، زادت الضغوط على الاقتصاد الجزائري. وكانت الجزائر اعتمدت في إنجاز موازنتها على سعر 60 دولارا للبرميل، ومن ثم توقع قانون المالية لسنة 2020 نموا بنحو 8.1 في المئة.

ولكن مع 30 دولارا للبرميل وأسعار متقلبة، صار التوازن المالي للجزائر في خطر إذ تمثل مداخيل صادرات المحروقات أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الخارجية للدولة.

البرلمان المغربي يناشد الأحزاب تأجيل خلافاتها إلى ما بعد كورونا

المهني، في إطار أسئلة تعقبها مناقشة. وفاق عدد المصائب بكوفيد - 19 في المغرب مساء الجمعة 1400 شخص توفي منهم 105 أشخاص، بيد أن عدد الكشوفات الطبية على المصابين المحتملين يظل ضعيفا إذ بلغ نحو 7000 منذ مطلع مارس.

انعقاد البرلمان في هذه الظروف سيمنح من تسهيل عمل الحكومة التي تحتاج إلى ليونة تشريعية لترميز القوانين

ويراهن المغرب على الحجر الصحي الذي يستمر حتى 20 أبريل، للحد من انتشار الوباء، حيث يواجه المخالفون عقوبات تتراوح بين الحبس شهرا إلى ثلاثة أشهر وغرامة بين 300 و1300 درهم (نحو 30 إلى 130 دولارا)، أو بإحدى العقوبتين.

ولوحق أكثر من 22 ألف شخص لمخالفتهم حالة الطوارئ بحسب آخر حصيلة رسمية. كما راهن المغرب على تعميم ارتداء الكمامات لاحتواء وباء كورونا، وذلك بفرضه وضع الكمامات الواقبة هذا الأسبوع على كل الأشخاص المسموح لهم بالتنقل خلال فترة الحجر الصحي، مراهنًا على مصانع محلية لتأمين احتياجاته منها.

سييسر عمل الحكومة، خصوصا إذا تم اعتماد ما يسمى بـ"اليونة التشريعية" التي تفرض ضرورة اعتماد القوانين في أقل وقت ممكن.

وأوضح المالكي أن البرلمان سيواصل تنفيذ برنامجه في مجال الرقابة والتشريع بدراسة مشاريع ومقترحات القوانين، وخاصة ما يرتبط بسباق مواجهة الوباء وتداعياته، وبخصوص انعقاد الجلسات في ظل حالة الطوارئ الصحية، وما تفرضه من تدابير وإجراءات وقائية، تم الاتفاق على تقليص تمثيلية الفرق البرلمانية، والاعتفاء بحضور رئيس التكتل أو من ينوب عنه، بالإضافة إلى نائب أو نائبين عن كل فريق، ما يعني أن الجلسة ستكون بحضور 20 برلمانيا كاقصى عدد من أصل 395 برلمانيا يتكون منهم المجلس.

وبالنسبة إلى الحكومة سيكون حضورها مقتصر على وزير أو وزيرين للرد على الأسئلة المبرجة في الجلسة، وسيقترح طرح سؤال من قبل كل حزب، يلي ذلك رد الوزير المعني على الأسئلة دفعة واحدة، ثم التعقيب، وللإشارة لن تتجاوز مدة عقد كل جلسة ساعة ونصف الساعة. وقد تقرر تنظيم جلسات أسبوعية لمجموعة القطاعات الوزارية التي لها علاقة بموضوع كورونا، ويتعلق الأمر بقطاعات الصحة والداخلية والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والاقتصاد والمالية والتعليم العالي والبحث العلمي والشغل والإدماج

موضحا أن حضور البرلمان بمكوناته في هذه الأزمة الخطيرة يجب أن يستحضر فيه السياسيون الخطاب الذي يتفاعل مع متطلبات المجتمع بفئاته المختلفة.

من جهته يلتفت أحمد مفيد، أستاذ القانون الدستوري، إلى أن انعقاد البرلمان في هذه الظروف الاستثنائية سيمكن من تفعيل مبدأ فصل السلط الذي يعد من أهم مقومات النظام الدستوري، كما أنه

بين الأغلبية والمعارضة، داعيا الحكومة إلى القيام بدورها الكامل لإخراج الشعب المغربي من هذه الأزمة. وتعليقا على مطالب الإبتعاد عن المناكفات السياسية أكد المنتصر السويني، الباحث في العلوم السياسية، أن كل الأحزاب عليها أن تلعب دورها كاملا وتحمل المساحة المخصصة لها في الديمقراطية والقاعدة الدستورية، لافتا إلى أن المرحلة ليست مرحلة للنقاش

وتفاعلا مع دعوة الحبيب المالكي، أكد المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار على أن الظرفية الدقيقة التي تمر بها البلاد، لا يمكن تجاوزها دون الترفع عن الدخول في المزايدات السياسية، وتقتضي تضامنا وتوحيد الجهود.

بدوره أبدى حزب الأصالة والمعاصرة المعارض تفاعلا إيجابيا مع هذه الدعوة، لافتا إلى أن المرحلة ليست مرحلة للنقاش



جهود مغربية مكثفة لمواجهة الوباء

محمد ماموني العلوي

الرباط - يناشد البرلمان المغربي الأحزاب تأجيل خلافاتها إلى ما بعد كورونا. ودعا الحبيب المالكي، رئيس البرلمان المغربي، كل الفرقاء السياسيين إلى تأجيل الخلافات وتحتيبتها جانبا، في ظل حالة الطوارئ الصحية.

وكان مجلس النواب، الغرفة الأولى في البرلمان المغربي، قد افتتح الجمعة دورته التشريعية الربيعية في أجواء استثنائية فرضتها أزمة وباء كورونا، بحضور عدد قليل من البرلمانيين، ظهروا إلى جانب رئيس البرلمان مرتدين كمامات طبية مع احترام واضح لمسافة الأمان.

ووعيا بدقة المرحلة وخطورة الأوضاع الصحية اعتبر المالكي أن مواجهة كورونا تتطلب التماسك الاجتماعي والسياسي والوحدة الوطنية واحترام قرارات وإجراءات السلطات العمومية التي تتوخى حماية المجتمع والحد من انتشار الوباء واحتواء عواقبه.

وقال المالكي "في هذا الظرف الدقيق، نحن مطالبون بمزيد من البقظة والحزم، من أجل ربح معركة القضاء على الجائحة وتمنع بلادنا، والاستمرار في التعبئة من أجل الالتزام بالإجراءات التي تأسر بها السلطات العمومية في مجالات السلامة والنظافة واحترام تعليمات البقاء في المنازل، وتحلي بروح العيش الجماعي والتكافل والتضامن".